

هكذا من الامم
























لا تريد أن تسمع ولا تريد أن تعي ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم !!



الموازنة الجديدة

فإذا انتقلنا الى الملامح الرئيسية للموازنة الجديدة ٨٦ - ١٩٨٧ لوجدنا أن هناك استجابة بقرار محدود النصيحة الإحزاب اقدم الإحزاب السياسية على المسرح السياسي المصري وهي عدم تجاوز الحدود المتعارف عليها مما لا عجز الموازنة . وقد اشارت البيانات الأولية الى أن إجمالي الحجز بالموازنة العامة الجديدة قدر بمبلغ ٥٥٥١ مليون جنيه مقابل ٤٩٠٠ مليون جنيه

تقطيع الحكومة بطبع الدنكوت !! وإذا لم يستطع الدنكوت صلاح حامد أن يعمل إلى هذه النتيجة فعليه أن يقدم استقالته إلى رئيس الجمهورية حتى يكتمه رسمه في سجل الخائين بدل من أن يبقى في الحكومة ويظهر عجزاً نهائياً ويسد باباً لمطبوع فيفيي في الوزارة ويبرز في عيان الفئسليين !!

لقد كانت كل الظروف مؤاتية لميزانية فالحكومة قد فرضت ضرائب وكسوة جديدة ستردين من موازيرها بحوالي ٥٠٠ مليون جنيه كما أعلت. وفي نفس الوقت انخفضت أسعار القمح والذائق والذرة بحوالي ٢٠٪ ما سيوفر على الخزنة بعض مئلات من ملايين الدولارات وكذلك انخفاض قيمة وأرداء المتورل مثل بنزين الطائرات وقود السفن .. إل. آخره. إلى النصف وهناك انخفاض في بعض الواردات الأخرى منجبة لانخفاض الأسعار بالإضافة إلى انخفاض ايجور النقل البحري بنسبة ٢٥٪ وهو ما سيوفر في البلاد حوالي ٣٠٠ مليون جنيه في العام المقبل. وهذا يعني أن معدل الوفرة في قيمة الواردات لن يقل عن ٣٠٠ مليون دولار إلا أن ذلك ما ستحققه الحكومة من ضغط الاستيراد عن طريق لجان الترشيد. ولو صاحب ذلك السوق النقدية التجارية بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي وإعادة جدولة الديون فلا شك أن ذلك قد سيؤدي إلى توازن ميزان المدفوعات لأول مرة أي أن تتسوى الواردات مع الصادرات !! وكذلك إلى توازن الميزانية العامة للدولة التي تتسوى المصروفات مع الإيرادات !!

الإصلاح المالي والاقتصادي ممكن ومبرر ولكن الأمر يحتاج إلى القدرة على اتخاذ القرار بعد البحث والدراسة وعدم تعقيل الأمور أو لا يفكر ولا موقوفة !! والقرار !! ثم التعديل الفجائي بلا أنذار !! ثم القفز بلا إمعان !! وعدم الاستماع إلى تنصحية الإداراء !! بحكومة البراء !!

مصطفیٰ کامل مراد

## المشرع السماوى أم المشرع الأرضى

**الحسيني**

١ - أن المادة الثانية من الدستور التي تقول أن الشرطة الاسلحة هي الصهر الرئيس لتطبيق ما مادة ذات طبيعة سياسية وليس لها طبيعة قانونية .

٢ - خلط بينه بين سلطة القاضي على الامتثال مع سلطة القاعده القانونيه المخالفة لقاعده قانونيه اسمي ويدين التفسير ذاته .

٣ - أن افعال القضاء في النظر بعدم

وإن تعجب فاجب تحصيل الدكتور  
عز الدين الطوسي "مناقبية" ترك الساحة  
بأفاعة من فكره وأيديولوجيته وكانت به  
مختصون الحزب الوطني ورجاله قد  
تخلصوا من عقيدته، وإن لم تكن  
تحتل الفكر الإسلامي، إلا أنه كثيرا  
تحتكر الحزب الوطني بكتاك هذا من  
شخص أدت استخدامه في التشار

٥ - خطط سيالته على التشرية الإسلامية وبين المنهج العلمي في الفقهيات، في التفتين متعللا بالقرينة بالذات، في التفتين متعللا بأمره الفرضية غريبة عن معتقدتنا. هذه الاعتبارات هي قليل من كثير. استند به قتال القرينة الفقهية وبينه من العداوة السياسية وما تبهره الماسونية العالمية وما لتعليم الصهيونية العالمية من محاولات لتطويع قواها المجتمع الإسلامي وتدمير العقائد الإسلامية مستغلة في ذلك قوى الثقافات الغربية الفاضلة والمخاضين لها. ولا نحب أن نقول في ذلك أن الأسانيد التي ساقها المقال ما هي إلا مجموعة مقالات تناقض من المبادئ القديمة المستقرة. ولكن علينا أن نقول ما في أمت.

فلم يعجزوا إلا وماولاه أقدامهم وحب  
أذكركم بهذه الصيغة الخالدة  
التي قد تتعثرها صيغة قول راك .  
فإنه لا بد من قولها وقد كتبت  
ملاحظة على ما في الحكم بغيره  
الأموهين وسأفرد له وضع له أحد  
المصنفين بطلاقة في المنبر ليقرأها  
الحاكم بها :

بالعلم والوجود وقد رغبنا وليس بالكثر  
والحمالة  
إن كنت تسمع فلم غيب قل إن كاتب  
البراطة . وانتهى صيغة الحكمين  
الحادي في اليوم الثاني اكتشفنا  
واكتشفنا التبرع إن شعب حكم  
مؤمن يريه الحكمة ويكمل الحكمة  
والأخلاق والعبادة ليس بقليل وترب  
العقل والأخلاق الكفار وهذا الله أيها  
المؤمن المولود .

[illegible][illegible]

## وضاع العمر .. يابىدى

الفرقيان ان السيلة انفسك ان ال  
 طيبين بعبك معي ، ان العبد هـ  
 الحى ان يك يلك لايه مغربه والضمير  
 والحق ان دواى هـ طيبه اياه  
 الفرس ان السيلة انفسك ان ال  
 طيبين بعبك معي ، ان العبد هـ  
 الحى ان يك يلك لايه مغربه والضمير  
 والحق ان دواى هـ طيبه اياه

أصبحت حياة الشعب المصري معرضة لصور متلاحقة من الاستفزاز في الوقت الذي

لا تكاد تحصل ما يمر بهذا الشعب الصامد من متاعب على رأسها متاعبه الحياتية . والاستفزاز في حياة الشعوب من أخطر العوامل التي قد تؤدي بل هي بالفعل وعلى سبيل التلخيص تؤدي إلى انتشر ولعل أفسد الشواهد التي وقعت في أفسد الماضي لطائفة من أبناء الأسمين المركزي ما ينضئ ليليا على صحة هذا الاستنتاج .. لقد أصبح الكثير مما نشهده أو نسمعه أو نعايشه باعنا على الاستفزاز حتى في وسائل الاعلام وأبرزها الإذاعة والتلفزيون فإن

ثانياً : هناك مبدأ قانوني مستقر في نتائج التخرج التشريعي مفاده أن القاضي يمتنع عن تطبيق المادة القانونية الأولى إذا تعارضت مع القاعدة القانونية الأسمى وذلك في نطاق نصيب الأنعام وعلى أساس قاعدة نصيب الإنسان ومنه أدلة وقاية قضائية يفرضها القضاء على القاضي في حالات قضاء الأنواع الأولى بالفصل بالمسكة المستوية ، فإذا خرج القاضي ترحيب تخالف نصوحه أحكاما الشرعية الإسلامية فله ما قبل نصيب الأنعام الثانية المستوية فلهذا فإنه إن شئتم نحن في المستور قلنا بأنه إن شئتم نحن تطبيق النص المخالف لأحكام الشرعية وأن لا يحيل إلى المحكمة الشرعية العليا .

لثلاثين السريون .. وهو  
فضلا عما تكلفه من الميزانيات  
الخصلة التي ترصد لتأمين  
المصالحات والحلفاء بغور  
لأنها لا تقدم صورة حقيقية  
لحياة أبطال هذه الأعمال  
ومقاتل في مثل صورة من أوقات  
التيين الكلاسيكي من أبناء هذا  
الشعب .

وليت الأمر مقصور على هذا  
الصور الزائفة ولا يتفكر  
أقاربه النوان من الاستغناء  
عن مفتي بكل وسائل التفتيش  
المطبوعة والمسموعة والمرئية  
من خلال الخطبة والقرآن  
واللهجة .. فليأت القضاة

ثالثا : من المؤسف حق أن يجهز  
مقاتل الكثير الشبيبة ضمن السليبي  
وعلماء المسلمين ومن التفتيش  
السليبي لأهل في مستوى التفتيش  
الموسمي ويتنقل أحكام الشريعة  
الإسلامية على أرضية من الفكر الغربية  
والأفكار الغربية ويضع الشريعة  
الإسلامية على قدم المساواة مع  
العلماني والفلسفي بأبطال وأبطال  
أبناء كتاب الإسلام يهبط بأحكام الشريعة  
الإسلامية والإسلامي الأساسي المنفل من  
عند الله سبحانه وتعالى ويهبط بها إلى  
مستوى أدنى من التفتيش الأرضي .

رابعا : إن العادة الثانية لم تتورّد  
حكما تشريعا كما يرى الأستاذ الشامي  
ولكنها أدركت حكما مجريا لمسلمه أن  
التفتيش أدنى في رايخه مصدره من أحكام  
الشريعة الإسلامية من سواها خاصة

الكبرى فلذا أضافت إليها صلاحيات المصائب التي تقام والأمن الاستيعلافي الخاص بالتحشيد والأمن الطلعة والشراف فأنشأ بذلك نيلغ قسم الاستيعلاف.

إن رئيس الجمهورية يدعى في كل منصبه إلى تقريب المواقف بين القادرين وغير القادرين ويعدون الدعوة ليست من الفراع وإنما من المنطق الأحسن لاجتماع المواقف الخاصة بحدود دولة وأهلها.

عليه أو عليشه في الزيارات التي

يقوم بها أو مختلفه انماضها  
فأذا علمنا بعد ذلك ان التكفيرين  
اصبح الآن موجودا في اشد الاحوال  
التي ذكرها وتلك شانه في القرين  
والكفر في اجمعا ان نخصر عن  
القديم هذا الصور المستورة  
كلها فلتلطف الصورة . ولا اذن  
ادعو ان جدد هذا الصور  
والظاهر القاتلة عن انشط  
الجامع ، فلتني من باب او  
ادعو القاتلين ان اعادة التفتير  
اسديهم الحياتة وتسلطهم  
الاجتماعية وسبق اتوقع ان تقو  
سلطه من سلطات الدولة بتزويد  
واما اضع ان لا يكون كل من  
منهم مرمي في اقله وفي ممارسته  
الحياة وفي عرضه امام اعداء او  
العلماء من طائفت ما زلهم . و  
الاجراء هذه هذا الاستفزاز  
والله اعلم سعي .

**حسن عبدالمع**

150











